بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

ورقة عمل بعنوان:

قراءة في مستقبل المصارف الإسلامية اليمنية

مقدمة إلى:

ندوة التمويل الإسلامي

جامة العلوم والتكنولوجيا

إعداد

د. محمد عبد الحميد فرحان

أستاذ العلوم المالية والمصرفية المساعد – جامعة تعز.

نوفمبر 2013

الملخص

حضيت الصناعة المصرفية الإسلامية ممثلة بالمصارف الإسلامية بالاهتمام الرسمي في كثير من البلدان الإسلامية وغير الإسلامية كونها أضحت من أبرز معالم النشاط الاقتصادي الدولي والمحلي ولدرجة لا يمكن معها تجاهلها في حسابات السياسة الاقتصادية بجوانبها المختلفة.

وعلى ضوء ذلك توسعت المصارف الإسلامية في كثير من بلدان العالم ومنها اليمن وحققت نسب نمو كبيرة مقارنة بنسب نمو مثيلاتها التقليدية، إلا أنه وعلى الرغم من التوسع والنمو الكمي لتلك المصارف فإن منها من لا تزال تعاني العديد من المشكلات التي تعيق تطورها المستقبلي والمتمثلة تحديداً في مدى قدرة تلك المصارف على تحقيق أهدافها ومراعاة الخصائص التي تميزها ، وهو ما يعني صعوبة توسيع حصتها السوقية وعدم قدرتها على تحقيق مزاياها التنافسية حالياً ومستقبلاً.

ومن هنا جاءت هذه الورقة التي تعتمد على مؤشرات رقمية ونتائج دراسات علمية حديثة ومتخصصة كمحاولة من الباحث لاستشراف مستقبل المصارف الإسلامية اليمنية من خلال أولاً تقييم واقع التزام تلك المصارف بتحقيق أهدافها التي أنشئت من أجلها والنابعة من خصوصيتها الشرعية - على اعتبار أن رؤية المستقبل نابعة أساسا من قراءة الواقع – وتالياً وعلى ضوء النتائج التي سيتم التوصل إليها سيتم تقديم مقترحات وتوصيات عامة يجب على تلك المصارف مراعاتها إذا ما أرادت ضمان وضع أفضل لها مستقبلاً.

مقدمة

يتفق الكثير من الباحثين والمتخصصين في العالم أن خصوصية الصناعة المصرفية الإسلامية أضحت حقيقة واقعة ونموذج يمكنه التعاطي مع الأزمات الاقتصادية والمالية التي عمقها النظام المصرفي التقليدي السائد في العالم اليوم، وهو ما يتجلى من خلال الاهتمام الرسمي في كثير من البلدان الإسلامية وغير الإسلامية بالمصارف الإسلامية بحيث سنت لها قوانين خاصة بها، جعلت منها معلم أساسي من معالم النشاط الاقتصادي لتلك البلدان.

وانطلاقا من تلك الخصوصية تمكنت الصناعة المصرفية الإسلامية من التوسع والنمو المضطرد، سواء من ناحية أعداداها والتي وصلت بحسب آخر الاحصائيات إلى 600 مؤسسة حول العالم، أو من ناحية أحجام أصولها وموجوداتها التي بلغت 1.5 تريليون دولار بحسب أحدث الإحصائيات وسط توقعات بمتوسط نمو سنوي مقداره (30%)[1].

ومما لا شك فيه أن ضمان استمرار نمو تلك الصناعة في ظل اقتصاد مليء بالمتغيرات أمر يتوقف على مدى قدرتها في تعزيز قدرتها التنافسية من خلال الالتزام بتطبيق الخصائص التي تميزها، ومن هنا تأتي أهمية هذه الورقة التي تسعى إلى استخلاص ملامح عامة حول مستقبل الصيرفة الإسلامية النوعية في اليمن على ضوء التعرف على مدى التزام المصارف الإسلامية اليمنية بتطبيق جوانب خصوصيتها المختلفة والتي نصت عليها أنظمتها الأساسية وأكدتها القوانين النافذة.

ولتحقيق الهدف الأساسي من هذه الورقة ذات المنهج الاستقرائي، فقد تم تقسيمها إلى قسمين رئيسين:

الأول: وفيه تقييم لمدى إلتزام تلك المصارف بتطبيق أبرز خصائص الصيرفة الإسلامية، بهدف التعرف على جوانب القصور في هذا المجال ونقاط الضعف التي تحد من قدرتها على تحقيق مزاياها التنافسية.

الثاني: وفيه مجموعة المقترحات والمعالجات العامة لجوانب القصور المختلفة التي تعتري واقع الخصوصية في تلك المصارف والتي تعيق من تطورها النوعي حالياً وتهدد تطورها مستقبلاً.

---

[1] الموقع الإلكتروني للمجلس العام للبنوك الإسلامية: إنظر الرابط:
http://www.cibafi.org/NewsDetail.aspx?id=0L+9M2ieqnI=&cid=mykGPhJRGzY=&chk=s
وتصريح الأمين العام للمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية: إنظر الرابط:
http://www.alayam.com/News/economic/Economic/191206

أولاً: واقع الخصوصية فى المصارف الإسلامية اليمنية.

انطلاقاً من الحقيقة العلمية بأن استشراف المستقبل لن يكون إلا بالقراءة التحليلية للواقع، تعتمد هذه الورقة في منهجيتها المتبعة لأجل تحقيق الهدف منها على قراءة الواقع حول مدى التزام المصارف الإسلامية اليمنية بتطبيق خصائص الصيرفة الإسلامية، باعتبار أن هناك علاقة طردية بين الالتزام بتطبيق عناصر خصوصية الصيرفة الإسلامية ومؤشرات مستقبل تلك المصارف.

ويهدف هذا القسم إلى التعرف على مدى إلتزام المصارف الإسلامية اليمنية بتطبيق خصائص الصيرفة الإسلامية، من خلال المسح البحثي لأحدث الدراسات التطبيقية المتخصصة التي هدفت إلى تقييم الخصوصية التنموية والشرعية للمصارف الإسلامية اليمنية، وإعطاء نبذة مختصرة حول أبرز ما توصلت إليه تلك الدراسات، بطريقة عرض يمكن أن نتبين من خلالها واقع الخصوصية في تلك المصارف وملامح القصور التي تعتريه ومن ثم بيان المعالجات والمقترحات اللازمة لتلافيه من أجل ضمان مستقبل أفضل للصيرفة الإسلامية في اليمن.

وقبل التطرق إلى ذلك يكون من الأهمية بمكان إعطاء صورة موجزة عن مؤشرات نجاح القطاع المصرفي الإسلامي اليمني في جوانب النشأة والتطور الكمي.

☒ القطاع المصرفي الإسلامي في اليمن : النشأة والتطور.

امتدت فترة الإعداد للبنوك الإسلامية في اليمن إلى ما يزيد عن 16 عام قبل أن تتحول إلى واقع ملموس في العام 1996، إذ أكدت المؤشرات الاقتصادية المختلفة تعرض اليمن منذ البدايات الأولى لعقد التسعينيات إلى أزمة اقتصادية حادة اضطرت اليمن معها إلى تبني برنامج للإصلاح الاقتصادي والمصرفي بالتعاون مع البنك وصندوق النقد الدوليين، تم بموجبه تقديم توصيات صريحة للحكومة اليمنية بالسماح بإنشاء بنوك إسلامية في اليمن, وذلك بهدف جذب السيولة النقدية الكبيرة التي يتم تداولها خارج الجهاز المصرفي, ومع بداية عام 1995 تم صياغة مشروع قانون البنوك الإسلامية ليتم إصداره في عام 1996, وبموجبه تم منح الترخيص لأول بنك إسلامي هو البنك الإسلامي اليمني، تلاه ثلاثة بنوك أخرى هي بنك سبأ الإسلامي وبنك التضامن الإسلامي الدولي ومصرف اليمني البحرين الشامل، ليصبح عددها في الوقت الراهن أربعة بنوك, ونتيجة للتطور الذي شهده العمل المصرفي الإسلامي في اليمن طرأ على قانون المصارف الإسلامية رقم (21) لسنة 1996 عدد من التعديلات في أواخر العام 2009 سمح بموجبها للبنوك التقليدية بتقديم خدمات مصرفية إسلامية من خلال فتح فروع إسلامية مستقلة ، وهو ما سمح لبنكين

تقليديين حتى الآن بافتتاح فروع مستقلة لتقديم الخدمات المالية الإسلامية [1]، فيما حصلت أخرى على التراخيص الأولية لإنشاء مثل تلك الفروع.

وبحسب المؤشرات الرسمية فإن الصيرفة الإسلامية في اليمن شهدت خلال الفترة من 1996 -2012 نمواً وتطوراً ملحوظاً، ويكفي في هذا المقام الإشارة إلى أن حجم موجودات القطاع المصرفي الإسلامي قد زاد من (12.6) مليار ريال وبأهمية نسبية بلغت (7%) من إجمالي موجودات القطاع المصرفي اليمني في العام 1997، إلى ما يقارب (690.5) مليار ريال وبنسبة (31.3%) من حجم موجودات القطاع المصرفي اليمني في أواخر العام 2012 وبمتوسط نمو سنوي بلغ (35.6%) مقارنة بنسب نمو موجودات القطاع التقليدي التي لم تتجاوز (20.8)[2]، كما أن حجم الودائع في المصارف الإسلامية قد ارتفع من (8.1) مليار ريال في العام 1996 وبأهمية نسبية لم تتجاوز (5.7%)، إلى (533.7) مليار ريال في أواخر العام 2012 وبأهمية نسبية بلغت (29.6%) من إجمالي ودائع القطاع المصرفي ككل[3].

كما يمتاز القطاع المصرفي الإسلامي بارتفاع نسب حصته السوقية من إجمالي تمويلات القطاع المصرفي والتي بلغ متوسطها خلال العقد الأخير (43.2%)[4]، وهو ما قد يعزز من الدور التنموي لتلك المصارف في الاقتصاد الوطني إذا ما تم إدارة تلك التمويلات وتوجيهها بما يتلائم مع الطبيعة التنموية لتلك المصارف.

[1] هما: بنك التسليف التعاوني والزراعي، وبنك اليمن والكويت، إلا أن هناك مشروع لتحويل الإدارة العامة للبنوك الإسلامية التابعة لبنك اليمن الكويت إلى مصرف إسلامي مستقل إذ تم الحصول مؤخراً على الترخيص المبدئي لذلك بالسماح بإنشاء بيت التمويل الإسلامي اليمني، بحسب تأكيد المدير العام الأستاذ عامر طوقان للباحث.

[2] إنظر: الجدولين رقم (1، 2) في الملحق.

[3] إنظر: الجدول رقم (3) في الملحق.

[4] إنظر: الجدول رقم (4) في الملحق.

☒ تقييم واقع الخصوصية في القطاع المصرفي الإسلامي اليمني.

إن تقييم مدى التزام المصارف الإسلامية بالخصوصية المصرفية الإسلامية بصورة شاملة ودقيقة يقتضي منا تقييم مدى تحقيق تلك الخصوصية على مستوى كل نشاط من أنشطة تلك المصارف، إضافة إلى تقييم الآثار الفعلية لمثل تلك المصارف على الصعيد المحلي والإقليمي، وهو ما لا يمكن أن يكون من خلال ورقة عمل محدودة يقتصر هدفها على محاولة استشراف مستقبل المصارف الإسلامية في بلد مثل اليمن من خلال الإضاءة البسيطة على بعض التحديات التي قد تحد من تطورها وأدائها مستقبلاً.

وعليه يجدر هنا أن نؤكد على أن ما سيتم تناوله في هذا الجزء سيقتصر فقط على إبراز بعض من التحديات التي تواجه واقع المصارف الإسلامية اليمنية - وعلى وجه التحديد ما يتعلق بعناصر خصوصيتها المصرفية والمهنية والشرعية والقانونية - والتي تتعارض مع تحقيق خصوصيتها بما يحد من عوامل قوتها مستقبلاً.

وتعتمد الورقة في تحقيق ذلك على قراءة بعض أهم جوانب الخصوصية المصرفية الإسلامية في المصارف الإسلامية اليمنية، والتي نص عليها قانونها الخاص ونظمها الأساسية وأكدتها مخرجات الفكر الصرفي الإسلامي، وذلك على النحو التالي:

1. الدور الاجتماعي.

إن الإسهام في تحقيق التنمية الاجتماعية يعد من أولويات العمل المصرفي في أي مصرف إسلامي، وهو ما أكدت عليه النظم الأساسية للمصارف الإسلامية والقوانين النافذة الخاصة بها ومنها قانون المصارف الإسلامية اليمنية الذي أشار إلى أن في مقدمة الأهداف التي يجب على المصارف الإسلامية اليمنية تحقيقها الاهتمام بإدخال الخدمات الهادفة لإحياء صورة التكافل الاجتماعي[1].

فهناك الكثير من البرامج الاجتماعية أو الاقتصادية ذات الطابع الاجتماعي التي يمكن للمصرف الإسلامي أن يقدمها للمجتمع دون أن تتعارض مع طبيعته كمؤسسة تمويل هادفة إلى الربح، بحيث يمكن من خلالها تقييم الأداء الاجتماعي لأي مصرف إسلامي بما فيها المصارف الإسلامية العاملة في اليمن، وينحصر العرض هنا بالإشارة إلى برنامجين رئيسيين من البرامج الاجتماعية للمصرف الإسلامي أكد عليهما القانون اليمني، الأول التمويل بصيغة القرض الحسن كخدمة اجتماعية تقدمها المصارف للمحتاجين في مجتمعها، والثاني برنامج تمويل صغار الحرفيين وصغار المستثمرين وأصحاب الأعمال والصناعات

[1] الفقرة أ من المادة رقم (4) من القانون رقم 21 لسنة 1996 بشأن المصارف الإسلامية وتعديلاته بالقانون رقم (16) لسنة 2009.

الصغيرة ومعاونتهم في توفير التمويل اللازم لمشروعاتهم باعتبارها خدمة اقتصادية يغلب عليها الطابع الاجتماعي[1].

إذ أنه وبالإطلاع على التقارير المالية للمصارف الإسلامية في اليمن يتبين أنه لم يعد تحقيق الأهداف المجتمعية التي أنشئت من أجلها تلك المصارف والمحددة بالقانون يحضى بأي أولوية في نشاط تلك البنوك، الأمر الذي يتجلى في انعدام نسب التمويل بصيغة القرض الحسن في تلك المصارف ، وكذلك تدني نسب تمويل تلك المصارف لصغار الحرفيين وأصحاب المشروعات الأصغر على وجه الخصوص، إذ أنه وب الرغم من أن بعض تلك المصارف قامت بإنشاء وحدات أو إدارات متخصصة في تمويل المشروعات الصغيرة إلا أن نسب تمويل تلك المصارف لقطاع المشروعات الأصغر إلى إجمالي تمويلات قطاع المشروعات الكبيرة والمتوسطة لا تزال متدنية جداً وهو ما يعد منافياً للأهداف التي نص عليها القانون بهذا الشأن.

وهو ما تؤكده أيضاً نتائج إحدى الدراسات ذات الصلة التي توصلت إلى أن نسب تمويل المصارف الإسلامية لقطاع التمويل الأصغر في اليمن – أقل من مليون ريال [2] – بشقيه الإنتاجي والإستهلاكي إلى إجمالي التمويلات لم تتجاوز في أحد أكبر تلك المصارف نسبة (0.67%) من إجمالي تمويلاته[3].

2. الدور الاقتصادي.

بالرغم من نجاح المصارف الإسلامية اليمنية في تعبئة المدخرات النقدية وتوجيه جانب منها نحو تلبية متطلبات بعض القطاعات الاقتصادية، إلا أن قدرتها على تحقيق خصوصيتها في مجال التنمية الاقتصادية والتي حددها القانون في مساهمة تلك المصارف من خلال استخدام الصيغ الاستثمارية المتنوعة بتلبية الاحتياجات التمويلية لكافة القطاعات الاقتصادية وبشكل متوازن، وكذا تعبئة المدخرات بصورة أكفأ من خلال آليات الصكوك والمحافظ والصناديق الاستثمارية[4]، لا تزال دون المستوى المأمول.

فكما يتبين ذلك من خلال عدم وجود استراتيجية واضحة وملموسة تنعكس في استخدام آلية الصناديق والمحافظ الاستثمارية والصكوك الإسلامية في عملية التنمية الاقتصادية المحلية، تشير التقارير المالية أيضاً إلى أن هناك ثغرات في مؤشر تنويع استخدام الصيغ الاستثمارية المختلفة من قبل تلك المصارف، وأنها تركز في تمويل الإحتياجات التمويلية لعملائها بشكل رئيسي على استخدام صيغة المرابحة التي تمتاز بتدني مستوى أثرها التنموي مقارنة بالأثر التنموي لصيغ التمويل الاستثمارية الأخرى.

---

[1] الفقرتين أ ، د من المادة رقم (4) من القانون رقم 21 لسنة 1996 بشأن المصارف الإسلامية وتعديلاته بالقانون رقم (16) لسنة 2009.

[2] قرار مجلس الوزراء رقم () لسنة .... بشأن تعريف المشروعات الصغيرة والأصغر.

[3] الشرجبي، صقر عدنان: تمويل المشروعات الصغيرة في البنوك الإسلامية اليمنية، مشروع تخرج للحصول على درجة الماجستير في المصارف، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، صنعاء، اليمن،2011، ص 81.

[4] المادتين الرابعة والخامسة من القانون رقم21 لسنة 1996 بشأن المصارف الإسلامية وتعديلاته بالقانون رقم (16) لسنة 2009.

وهو ما يتأكد من خلال عرض نتائج إحدى الدراسات المتخصصة التي توصلت إلى أن المصارف الإسلامية اليمنية تستخدم صيغة التمويل بالمرابحة بنسب تزيد بالمتوسط عن (80%) من إجمالي تمويلات تلك المصارف ، وأن التوسع في استخدام هذه الصيغة قد شكل عائقاً حقيقياً أمام تحسين الدور الاقتصادي التنموي لتلك المصارف، وهو ما توصلت إليه الدراسة من خلال بعض المؤشرات ذات الصلة بالتمويل بهذه الصيغة، ومن أهمها:

- أن غالبية التمويلات بصيغة المرابحة خصصت للمشروعات قصيرة الأجل وبنسبة (97%) من إجمالي التمويلات، فيما لم تحضى المشروعات طويلة الأجل بأكثر من (3%) من إجمالي التمويلات بصيغة المرابحة.
- أن غالبية التمويلات بصيغة المرابحة خصصت لتمويل المشروعات الاستهلاكية وبنسبة (75%) من إجمالي التمويلات، فيما لم تحضى المشروعات الانتاجية بأكثر من (25%) من إجمالي التمويلات بصيغة المرابحة.
- أن التمويل بصيغة المرابحة أدى إلى أن تتركز تمويلات المصارف الإسلامية في القطاع التجاري وبنسبة بلغت (60%) دون أن تحضى القطاعات الأخرى بالاهتمام الذي يتفق ومدى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يُعد مؤشراً واضحاً حول تدني مستوى الخصوصية في الأداء التنموي للمصارف الإسلامية اليمنية[1].

3. كفاءة نظام الرقابة الشرعية.

تأتي أهمية الرقابة المصرفية الشرعية من كونها تسعى إلى التأكد من مدى الإلتزام بالضوابط والخصوصية الشرعية في العمل المصرفي الإسلامي، ويرتكز نظام الرقابة المصرفية الشرعية في المصارف الإسلامية اليمنية حالياً وفي ظل غياب نظام متكامل لنظام الرقابة الشرعية الداخلية في المصارف على ركنين رئيسيين هما هيئات الرقابة الشرعية والبنك المركزي اليمني.

وفيما يتعلق بتقييم الأ داء الرقابي لهيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية اليمنية توصلت دراسة حديثة من خلال تقديم معيار خاص بتقييم أداء تلك الهيئات في نتائجها إلى أن هناك تدني وقصور شديد في الأداء الرقابي لتلك الهيئات سواء على مستوى كل نشاط من الأنشطة المصرفية أو على مستوى المصرف ككل[2].

[1] النجار، ياسر علي مصلح: الدور التنموي للمصارف الإسلامية اليمنية باستخدام صيغة المرابحة، مشروع تخرج للحصول على درجة الماجستير في المصارف الإسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، صنعاء، اليمن، 2011، ص 79.

[2] ناجي، ابتسام حميد مرشد: تقييم الدور الرقابي لهيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية اليمنية، مشروع تخرج للحصول على درجة الماجستير في المصارف الإسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، صنعاء، اليمن، 2011، ص 65 وما بعدها.

أما فيما يتعلق بتقييم كفاءة نظام الرقابة الشرعية المركزية فيمكن التعرف عليه من خلال مدى التزام البنك المركزي باستكمال بنية نظام الرقابة الشرعية المركزية والمنصوص عليه قانوناً وسنكتفي هنا بالإشارة إلى نص القانون على تأسيس وحدة متخصصة تابعة للبنك المركزي تتولى مسئولية الرقابة على المصارف الإسلامية المرخص لها، وبحيث يتم تأهيل وتدريب موظفي هذه الوحدة بما يضمن كفائتهم في تحقيق المهام الموكلة إليهم على الوجه الأكمل [1]، إلا أن الواقع الفعلي يشير إلى أن تلك الوحدة لم تُنشأ حتى كتابة هذه الورقة، إذ اقتصر الأمر مؤخراً على استحداث منصب مساعد مدير عام للرقابة المصرفية (المكتبية) على المصارف الإسلامية لم يفعل هذا المنصب حتى الآن، كما أن الهيكل التنظيمي القائم في قطاع الرقابة على البنوك لا يعطي أي خصوصية للرقابة على المصارف الإسلامية حيث يدمج بين المصارف الإسلامية والبنوك المتخصصة التي تعمل وفقاً لآلية سعر الفائدة عند تقسيم الأنشطة وتوزيع المهام الرقابية بين إدارات القطاع المختلفة، كما أن الإجراءات الرقابية لتلك الإدارات لا تتعدى تطبيق القواعد الإحترازية ذات الصلة بمنظومة المخاطر وبطريقة نمطية واحدة لكل البنوك التجارية والإسلامية دون أي مراعاة لخصوصية المصارف الإسلامية.

ومما لا شك فيه أن ملامح القصور التي سبق عرضها تمثل ثغرات كبيرة في نظام الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية اليمنية، وهو ما يعزز من فرص المشككين فيها، ويضعف من فرص تطورها المستقبلي.

[1] المادة رقم (10) من القانون رقم 21 لسنة 1996 بشأن المصارف الإسلامية وتعديلاته بالقانون رقم (16) لسنة 2009.

4. كفاءة العاملين المهنية والشرعية.

إن الخصوصية التي تمتاز بها المصارف الإسلامية تتطلب كادر بشري متخصص ومؤهل ويتمتع بالكفاءة المهنية والشرعية، ولأن نجاح وتطور أي عمل دون استثناء يعتمد بصفة أساسية على جودة الكادر الذي ينفذه، اهتم بعض الباحثين بدراسة مدى كفاءة الموارد البشرية في المصارف الإسلامية اليمنية، وتوصلت إحدى الدراسات الحديثة التي تم الإطلاع عليها إلى أن المصارف الإسلامية اليمنية تعاني من تدني مستوى الكفاءة المصرفية والشرعية للعاملين فيها، مرجعة ذلك إلى عدة عوامل منها ضعف التنمية المهنية والتثقيفية للعاملين، إضافة إلى قلة عدد الخريجين المتخصصين في الصيرفة الإسلامية وعدم استيعابهم من قبل تلك المصارف، وكذا غياب الآلية الموضوعية للاختيار والتعيين، وغياب الاستشاريين الذين يجمعون بين العلم الشرعي والمصرفي في آن واحد، وغير ذلك من العوامل التي أسهمت بشكل سلبي في مستوى جودة الموارد البشرية في المصارف الإسلامية وهو ما يُعد من أبرز المشكلات التي تواجه التطور النوعي لتلك المصارف[1].

وهو ما أكدته في جانب مما سبق نتائج دراسة أخرى بينت أن هناك تدني في مستوى الرضا الوظيفي فيما يتعلق بالتدريب في أوساط موظفي المصارف الإسلامية مقارنة بنظرائهم من الموظفين في البنوك التقليدية[2].

مما سبق نخلص إلى نتيجة أن هناك قصوراً ملحوظاً في مدى التزام المصارف الإسلامية اليمنية بخصائص الصيرفة الإسلامية، ما ينتج عنه مجموعة من التحديات والمشكلات التي قد تعيق فرص نمو تلك المصارف وتوسعها والوثوق بها مستقبلاً.

[1] الحدابي، داوود عبد الملك: التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية اليمنية، دراسة مقدمة إلى مؤتمر المصارف الإسلامية ، تنظيم نادي رجال الأعمال اليمنيين، خلال الفترة 20 – 21 مارس 2010.

[2] فاضل، أكرم علي علي: الرضا الوظيفي في المصارف اليمنية– دراسة مقارنة، مشروع تخرج للحصول على درجة الماجستير في المصارف الإسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، صنعاء، اليمن،2012، ص 76.

ثانياً: توصيات عامة لتحسين مستقبل الصيرفة الإسلامية فى اليمن

على ضوء ما تم التوصل إليه في القسم السابق واستكمالاً لموضوع الورقة سيركز هذا القسم على تقديم رؤية مقترحة حول جانب من المعالجات اللازمة لأوجه القصور الواجب تلافيها من أجل ضمان مستقبل أفضل لمسيرة الصيرفة الإسلامية في اليمن، إذ نأمل من المهتمين بموضوع الصيرفة الإسلامية في اليمن بمختلف مكوناتهم الإطلاع على مضمون المقترحات وتقييمها وتطويرها ووضع البرامج التنفيذية المزمنة لتطبيقها على أرض الواقع بما يضمن تلافي أوجه القصور القائمة ويعزز من فرص تطور تلك المسيرة مستقبلاً.

وعليه فإن النجاح الحقيقي لمسيرة العمل المصرفي الإسلامي في اليمن – بحسب كثير من الباحثين - يتوقف على مدى جدية المعنيين وفي مقدمتهم البنك المركزي اليمني والمصارف الإسلامية اليمنية والفروع الإسلامية المستقلة التابعة للبنوك التقليدية، في التعامل بإيجابية مع التوصيات والمقترحات التي من خلالها يمكننا قراءة مدى كفاءة قطاع الصيرفة الإسلامية في اليمن في تحقيق عوامل تميزه النوعي وبالتالي نجاحه المستقبلي، إذ يمكن تلخيص أهم تلك التوصيات في الآتي:

1. تعزيز الخصوصية في مجال التنمية الاجتماعية.

إن تعزيز الميزة التنافسية للقطاع المصرفي الإسلامي في اليمن مستقبلاً يعتمد على تجلي مساهمة المصارف الإسلامية اليمنية وبشكل فاعل في تحقيق متطلبات التنمية الاجتماعية للمجتمع اليمني لا سيما في ضل التعقيدات والمشكلات الاجتماعية التي يعاني منها والتي تأتي في مقدمتها الفقر والبطالة.

ولمعالجة القصور الحاصل في الدور الاجتماعي لتلك المصارف، والذي يتجسد في حقيقة انعدام برامج التمويل الاجتماعية أو التي يغلب عليها الطابع الاجتماعي، ومن أهمها التمويل بصيغة القرض الحسن والاهتمام بشريحة صغار الحرفيين وأصحاب المشروعات الأصغر، **توصي الورقة بهذا الخصوص الجهات ذات العلاقة بـــــــ:**

- التوجه الفعلي نحو إنشاء صناديق القروض الحسنة في المصارف والفروع الإسلامية اليمنية، والتي تتخصص في تقديم خدماتها لعملاء تلك المصارف من ذوي الدخل المحدود، ومن ثم الأفراد ذوي الاحتياجات العاجلة في المجتمع، وبحيث يتم عمل الدراسات اللازمة لتوسيع مصادر الأموال في مثل تلك الصناديق وكيفية إدارتها بما يمكنها من تحقيق أهدافها في هذا المجال.

- سرعة إجراء الدراسات الخاصة بإنشاء شركة متخصصة في ضمان مخاطر التمويل لصغار الحرفيين وأصحاب المهن والمشروعات الأصغر على اعتبار أن مشكلة ضمان التمويل هي المشكلة الأبرز التي تواجه المصارف الإسلامية عند التوجه لتمويل هذه الشريحة.

- تفعيل أداء السياسة النقدية فيما يتعلق بضرورة التزام المصارف الإسلامية اليمنية بأحكام قانونها الخاص والمتعلقة بتمويل قطاع المشروعات الأصغر، وذلك من خلال تخصيص نسبة من تمويلات تلك المصارف لتمويل ذلك القطاع.

- الإستفادة من دور المصارف الإسلامية اليمنية في تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر، سواء من خلال إمكانية مساهمتها في تنمية الحصيلة الزكوية التي يفترض أن تكون (مؤسسة الزكاة) أحد أركان تلك الاستراتيجية وفقاً لخصوصيتها الشرعية، أو من خلال تشجيعها على المساهمة الفاعلة في تقديم المشروعات الخدمية التي تخدم الشريحة الاجتماعية الأقل دخلاً في المجتمعات العاملة فيها، وبما لا يخل بالطبيعة الاستثمارية لتلك المصارف.

- الإسهام في تعزيز القيم الاجتماعية من خلال دعم البرامج الإعلامية التوعوية والتثقيفية الهادفة إلى تنمية القيم المجتمعية لا سيما تلك التي تجسد معاني التراحم والتكافل بين مكونات المجتمع المختلفة.

- دعم المبادرات المجتمعية الهادفة إلى تلبية الاحتياجات الضرورية لمكونات المجتمع المتضررة وبما يسهم في التخفيف من الآثار السلبية للمشكلات المزمنة التي يعاني منها.

2. تعزيز الخصوصية في مجال التنمية الاقتصادية.

بينا فيما سبق أن أبرز جوانب الخصوصية في مجال التنمية الاقتصادية تتجلى في أمرين رئيسيين: الأول من خلال الاستفادة من التنوع الحقيقي في صيغ التمويل الإسلامية لأجل تلبية الاحتياجات التمويلية لمختلف القطاعات الاقتصادية وبما يتلائم مع الأهمية النسبية لكل قطاع، والثاني في ضرورة تعبئة الدخرات بصورة أكثر كفاءة وبما يمكنها من تعزيز دورها الاقتصادي بشكل أكثر فاعلية وذلك من خلال إنشاء المحافظ والصناديق الاستثمارية المشتركة بما يمكنها من القدرة على تمويل المشروعات التنموية الكبرى، وكذا الاستفادة من آلية الصكوك الإسلامية لأجل المساهمة الفاعلة ومشاركة الحكومة في تحقيق الأهداف التنموية المرجوة.

ولعل من أهم ما توصي به هذه الورقة في هذا الشأن، ما يلي:

- التدريب والتأهيل العملي والميداني المستمر للعاملين في المصارف الإسلامية، وبما يمكنهم من فهم الخصوصية الشرعية للنشاط الذي يعمل فيه كل منهم، والأدوات اللازمة لتحقيقها، والإجراءات العملية للتطبيق.

- التدريب والتأهيل العملي والميداني للعاملين في قطاع الرقابة على المصارف الإسلامية في البنك المركزي اليمني، وبما يمكنهم من تطوير الأدوات الرقابية على تلك المصارف بما يضمن مساهمتها الحقيقية في مجال التنمية ولا يتعارض مع تحقيق أهدافها الخاصة.

- التوجه الجاد نحو إعداد الدراسات العلمية التي تمكن المصارف الإسلامية اليمنية من فهم الأسباب الحقيقية وراء التركيز على صيغة المرابحة في نشاطها التمويلي، وعدم استخدام الصيغ الاستثمارية الأكثر ملائمة لاحتياجات القطاعات المختلفة، بهدف تحديد الأسباب ووضع المعالجات العملية لها، وبما يؤدي إلى توسيع استخدام تلك الصيغ وتوسيع حصة القطاعات الزراعية والصناعية على وجه الخصوص من إجمالي تمويلات تلك المصارف.

- إعادة النظر في استراتيجيات التوسع والانتشار بما يمكن تلك المصارف من التغطية التدريجية لأبرز المناطق الريفية بحيث تتمكن من توسيع خدماتها في تلك المناطق وبما يراعي خصوصية كل منطقة، وذلك نظراً لما يمثله الريف اليمني من أهمية كبيرة في مجمل الاقتصاد الوطني باعتباره مكان إقامة وتشغيل نسبة كبيرة من السكان تتجاوز (70 %) ومصدراً مهماً للموراد الاقتصادية.

- ضرورة تعزيز فرص التعاون والتكامل بين المصارف الإسلامية اليمنية بما يمكنها من تمويل المشاريع الكبيرة والعملاقة في الاقتصاد، وذلك من خلال معالجة العوائق التي تواجه المصارف في تنظيم الاتحادات ذات الصلة ومنها تأسيس الصناديق المشتركة للدخول في مشاريع استثمارية مشتركة.

3. تحسين كفاءة نظام الرقابة الشرعية.

إن كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الشرعية المصرفية يعتمد أساساً على وجود ثلاثة نظم رقابية فرعية تتكامل مع بعضها البعض لتحقق الهدف العام المتمثل في ضرورة التزام المصارف الإسلامية بالضوابط الشرعية المختلفة، وتتمثل تلك النظم في نظام الرقابة الداخلية، ونظام الرقابة الخارجية، ونظام الرقابة المركزي.

ولتحسين كفاءة تلك النظم الفرعية، توصي الدراسة بالآتي:

- تطوير الأطر التشريعية والمؤسسية ذات الصلة بتطبيق نظام الرقابة والمراجعة الشرعية في القطاع المصرفي الإسلامي، وفي كافة المستويات الداخلية والخارجية والمركزية.
- الاهتمام بمتابعة وتطبيق المعايير الشرعية الدولية القائمة والمستجدة والمعنية بتطوير النظم الفرعية لنظام الرقابة الشرعية المصرفية، والاستفادة من التجارب العملية الأخرى في مواجهة تحديات التطبيق.
- منع تفشي ظاهرة احتكار وظيفة الرقابة الشرعية في المصارف والمؤسسات والشركات المالية الإسلامية، وضرورة تفعيل آليات دورها الرقابي بما يلبي ثقة المتعاملين مع تلك المصارف.
- الاهتمام بتدريب الكوادر البشرية المعنية بتنفيذ نشاط الرقابة والمراجعة في المستويات الرقابية الثلاثة، وبما يمكنهم من تحقيق أهداف مهامهم الرقابية بأقصى كفاءة وفاعلية ممكنة.

4. تحسين الكفاءة المهنية والشرعية للعاملين.

من أجل تحسين وتطوير مستوى الكفاءة المهنية والشرعية للموارد البشرية في المصارف الإسلامية اليمنية، تؤكد هذه الورقة على ما سبق إليه الباحثون من توصيات قدمت للمصارف الإسلامية في هذا الشأن، ومن أهمها:

- ضرورة تبني أنظمة اختيار سليمة تقوم على الكفاءة، والمهنية ، والمعرفة الشرعية، وكذلك القناعة الكاملة بمبادئ الصيرفة الإسلامية.
- ضرورة تبني أنظمة للتدريب والتنمية المهنية تمكن من إعداد موارد بشرية قادرة على فهم متطلبات العمل المصرفي الإسلامي بشكل عام ، وبما يعزز من الثقافة المؤسسية ذات الصلة بالصيرفة الإسلامية لدى جميع العاملين.
- ضرورة تبني أنظمة للتدريب والتنمية المهنية تمكن من إعداد موظفين قادرين على فهم الضوابط الشرعية اللازمة لتحقيق الخصوصية في كل نشاط من الأنشطة المصرفية، وكيفية التطبيق الصحيح لتلك الضوابط على ضوء المستجدات المهنية في كل نشاط.
- ضرورة تبني أنظمة حوافز تراعي كافة العناصر اللازمة لزيادة مستوى الرضا الوظيفي في أوساط العاملين في المصارف الإسلامية، وبما يمكنهم من تحقيق أهداف المصرفي المنوطة بل منهم بأقصى كفاءة وفاعلية ممكنة.
- ضرورة تبني أنظمة تقييم أداء سليمة وعادلة تمكن من إبراز إبداع العاملين في مجال عملهم وكيفية تطويره بما يعود بالنفع على كل من العامل والمصرف، وتمكن كذلك من تشخيص القصور في أداء العاملين ذوي الأداء الأدنى وفهم أسبابه وتضع المعالجات اللازمة لذلك.

أهم المراجع

1. النجار، ياسر علي مصلح: الدور التنموي للمصارف الإسلامية اليمنية باستخدام صيغة المرابحة، مشروع تخرج للحصول على درجة الماجستير في المصارف الإسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، صنعاء، اليمن، 2011.
2. تقارير الميزانية المجمعة للبنوك التجارية والإسلامية الصادرة عن قطاع الرقابة على البنوك للفترة 1998 – 2011م.
3. الحدابي، داوود عبد الملك: التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية اليمنية، دراسة مقدمة إلى مؤتمر المصارف الإسلامية ، تنظيم نادي رجال الأعمال اليمنيين، خلال الفترة 20 – 21 مارس 2010.
4. الشرجبي، صقر عدنان: تمويل المشروعات الصغيرة في البنوك الإسلامية اليمنية، مشروع تخرج للحصول على درجة الماجستير في المصارف، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، صنعاء، اليمن، 2011.
5. طوقان، عامر: مشكلات الإستثمارات المشتركة بين المصارف الإسلاميه داخلياً وخارجياً، دراسة مقدمة إلى مؤتمر المصارف الإسلامية ، تنظيم نادي رجال الأعمال اليمنيين، خلال الفترة 20 – 21 مارس 2010.
6. فاضل، أكرم علي علي: الرضا الوظيفي في المصارف اليمنية – دراسة مقارنة، مشروع تخرج للحصول على درجة الماجستير في المصارف الإسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، صنعاء، اليمن، 2012.
7. القانون رقم 21 لسنة 1996 بشأن المصارف الإسلامية والمعدل بالقانون رقم (16) لسنة 2009.
8. المقطري، عبدالرحمن: تجربة المصارف الإسلامية في اليمن حالات تطبيقية، البرنامج التدريبي للصيرفة الإسلامية، تنظيم معهد التدريب المصرفي بصنعاء بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية بجدة، للفترة 11-15 / 4 / 2009م.
9. ناجي، ابتسام حميد مرشد: تقييم الدور الرقابي لهيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية اليمنية، مشروع تخرج للحصول على درجة الماجستير في المصارف الإسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، صنعاء، 2011.

الملاحق

جدول رقم (1) يبين تطورات حجم موجودات القطاع المصرفي الإسلامي وأهميتها النسبية إلى موجودات القطاع المصرفي للفترة 1997م – 2011م

(الأرقام بالمليار ريال)

السنوات / القطاع البنكي	1997م	1998م	1999م	2000م	2001م	2002م	2003م	2004م	2005م	2006م	2007م	2008م	2009م	2010	2011م	2012
البنوك الإسلامية	12.6	18.8	27.3	41.8	62.4	97.1	138.2	182.9	232.8	299.5	375.1	467.4	537.9	624	533.2	690.5
البنوك التقليدية	91.7	104.7	117.2	136.7	158.7	181.4	220.6	266.9	301.0	419.5	565.7	665.4	746.8	909.2	833.7	1109.2
البنوك العربية والأجنبية	71.5	84.1	89.0	120.4	137.2	163.4	180.7	210.4	219.9	287.2	330.2	378.4	351.7	347.6	325.4	373.2
بنوك التمويل الإصغر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	8.1	17.6	30.1
الإجمالي	**175.8**	**207.6**	**233.5**	**298.9**	**358.3**	**441.9**	**539.5**	**660.2**	**753.7**	**1006.2**	**1271.0**	**1511.2**	**1636.4**	**1888.9**	**1709.9**	**2202.9**
الأهمية النسبية لموجودات القطاع المصرفي الإسلامي	**%7**	**%9**	**%11.7**	**%14**	**%17**	**%%22**	**%25.6**	**%27.7**	**%30.9**	**22.8**	**%29.5**	**%30.9**	**%32.9**	**%33**	**%31.1**	**%31.3**

المصدر: تقارير الميزانية المجمعة للبنوك التجارية والإسلامية والبيانات المالية الصادرة عن البنك المركزي اليمني

جدول رقم (2) يبين معدلات النمو في موجودات القطاع المصرفي الإسلامي والقطاعات المصرفية الأخرى للفترة1997م – 2011م

السنوات / القطاع البنكي	1998م	1999م	2000م	2001م	2002م	2003م	2004م	2005م	2006م	2007م	2008 م	2009 م	2010 م	2011 م	2012	المتوسط العام[1]
البنوك الإسلامية	%49	%53	%53	%49	%56	%42	%32	%27	%29	%25	%24	%15	%16	(%15-)	%29	%35.6
البنوك التقليدية	%14	%17	%17	%16	%14	%22	%21	%13	%39	%35	%18	%12	%21.8	(%8-)	%33	%20.8
البنوك العربية والأجنبية	%18	%35	%35	%14	%19	%11	%16	%5	%31	%15	%15	%7-	(%1.2-)	(%6-)	%15	%15.8
بنوك التمويل الأصغر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	%118	%17	%67.5

المصدر: تقارير الميزانية المجمعة للبنوك التجارية والإسلامية والبيانات المالية الصادرة عن البنك المركزي اليمني

[1] تم استبعاد العام 2011 من احتساب متوسط نمو الموجودات في القطاعات المصرفية المختلفة كونه عام استثنائي بسبب الأحداث التي عصفت بالبلاد.

جدول رقم (3) يبين حجم الودائع في القطاع المصرفي الإسلامي وأهميتها النسبية إلى ودائع القطاع المصرفي ككل للفترة1997م – 2011م

(الأرقام بالمليار ريال)

السنوات / القطاع البنكي	1997 م	1998م	1999م	2000م	2001م	2002م	2003م	2004م	2005م	2006م	2007م	2008 م	2009 م	2010 م	2011 م	2012 م
البنوك الإسلامية	8.1	12.3	20.4	33.1	49.8	79.0	115.8	151.8	184.6	243.0	279.6	336.7	400.2	452.4	393	533.7
البنوك التقليدية	70.0	78.5	90.4	111.9	133.4	160.1	194.1	234.2	259.5	361.4	494.8	583.7	659.3	781.8	695.5	964.8
البنوك العربية والأجنبية	63.1	76.1	80.0	105.6	124.9	150.1	165.9	190.3	195.8	249.4	278.9	315.6	295	138.2	118.8	109.8
بنوك التمويل الأصغر	-	-	-	-	-	--	-	-	-	-	-	-	-	1.3	3	11.5
الإجمالي	**141.2**	**166.9**	**190.8**	**250.6**	**308.1**	**389.2**	**475.8**	**576.3**	**639.9**	**853.8**	**1053.3**	**1236.0**	1354.5	1521.2	1350.5	1802.2
الأهمية النسبية لودائع القطاع المصرفي الإسلامي	**%5.7**	**%7**	**%10.7**	**%13.2**	**%16**	**%20.3**	**%31.9**	**%26.3**	**%28.8**	**%28.5**	**%26.5**	**%27.2**	%29.5	%29.7	%29.1	%29.6

المصدر: تقارير الميزانية المجمعة للبنوك التجارية والإسلامية والبيانات المالية الصادرة عن البنك المركزي اليمني

جدول رقم (4) يبين حجم التمويل في القطاع المصرفي الإسلامي والقطاع المصرفي ككل للفترة1997م – 2011م

(الأرقام بالمليار ريال)

السنوات / القطاع البنكي	1997 م	1998م	1999م	2000م	2001م	2002م	2003م	2004م	2005م	2006م	2007م	2008 م	2009 م	2010 م	2011 م	2012 م
البنوك الإسلامية	4.2	10.0	14.1	21.1	25.8	41.1	58.6	83.2	100.0	112.8	156.1	167.0	183	169.3	123.5	114.8
البنوك التقليدية	20.6	24.1	34.7	38.4	51.2	53.0	61.5	76.4	93.6	108.0	138.7	171.8	175.5	145.1	127.9	115.3
البنوك العربية والأجنبية	11.3	11.9	13.6	16.2	18.3	15.1	17.7	24.0	29.0	42.2	64.8	79.6	52.9	52.4	48.7	48.8
بنوك التمويل الأصغر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	--	0.65	0.62	1.6
الإجمالي	**36.1**	**46.0**	**62.3**	**75.7**	**95.3**	**109.2**	**137.8**	**183.6**	**222.6**	**263.0**	**359.6**	**418.4**	5 .411	367.4	300.7	280.6
الأهمية النسبية لتمويلات القطاع المصرفي الإسلامي	**%11.6**	**%21.7**	**%22.6**	**%27.9**	**%27**	**%37.6**	**%42.5**	**%45.3**	**%44.9**	**%42.9**	**%43.4**	**%40**	%44.4	%46.1	%41.1	%40.9

المصدر: تقارير الميزانية المجمعة للبنوك التجارية والإسلامية والبيانات المالية الصادرة عن البنك المركزي اليمني